

Distr.: General
15 September 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى،
المعقودة في فيينا يومي 8 و9 أيلول/سبتمبر 2022

المحتويات

الصفحة

2	أولاً- مقدمة
2	ثانياً- تنظيم الدورة.....
2	ألف- افتتاح الدورة.....
2	باء- الحضور.....
3	ثالثاً- أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
6	رابعاً- مسائل أخرى
6	خامساً- اعتماد التقرير



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

1- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره 1/3، المعنون "آلية الاستعراض"، فريق استعراض التنفيذ، وهو فريق حكومي دولي مفتوح العضوية يتألف من دول أطراف في الاتفاقية ويعمل تحت سلطة المؤتمر ويرفع إليه تقاريره. وتتمثل مهمة الفريق في تكوين صورة إجمالية عن عملية الاستعراض للوقوف على التحديات والممارسات الجيدة، والنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية وذلك بغية ضمان تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال.

ثانياً - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

- 2- عقد فريق استعراض التنفيذ دورته الثالثة عشر المستأنفة الأولى في فيينا يومي 8 و9 أيلول/سبتمبر 2022، بشكل هجين (بالحضور الشخصي وبالمشاركة عبر الإنترنت).
- 3- وعقد الفريق ثلاث جلسات ترأسها أفتاب أحمد كوكر (باكستان)، نائب رئيس المؤتمر في دورته التاسعة.
- 4- وفي 8 أيلول/سبتمبر، اعتمد الفريق تنظيم أعمال دورته، على النحو الوارد في مرفق جدول الأعمال المؤقت المشروح (CAC/COSP/IRG/2022/1/Add.1).
- 5- وقدمت الأمانة، في كلمتها الاستهلالية، لمحة عامة عن تنظيم الأعمال. وأشارت إلى أن الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقرارات المؤتمر تتضمن إرشادات واضحة بشأن الخطوات التي يتعين على الفريق اتخاذها للإعداد للمرحلة التالية. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن ورقة الاجتماع التي أعدتها الأمانة لكي ينظر فيها الفريق في دورته الحالية تحدد عدداً من الاعتبارات الأولية والخطوات التي يمكن اتخاذها. وأكدت على أهمية الدورة بالنسبة للحوار المستمر خلال الفترة المفضية إلى الدورة العاشرة للمؤتمر بشأن المرحلة التالية.

باء - الحضور

- 6- مُثِّلت في الدورة الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، توغو، تونس، تيمور-ليشتي، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، دولة فلسطين، رومانيا، سري لانكا، السلغادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موزمبيق، النرويج، النمسا، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.
- 7- ومثَّل في الدورة الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

8- وقرّر المؤتمر، وفقاً للقاعدة 2 من قراره 5/4، أنه يجوز دعوة المنظمات الحكومية الدولية، ووحدات الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، إلى المشاركة في دورات فريق استعراض التنفيذ.

9- ومثّلت بمراقبين الوكالة المتخصصة ومعهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التاليين: الاتحاد الدولي للاتصالات، المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية.

10- ومثّلت بمراقبين المنظمات الحكومية الدولية التالية: المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية-الأفريقية، منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، رابطة الدول المستقلة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست)، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنظمة الدولية لقانون التنمية، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، المعهد الإيطالي الأمريكي اللاتيني، منظمة التعاون الإسلامي، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، منظمة الجمارك العالمية.

ثالثاً - أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

11- عرض ممثل للأمانة ورقة الاجتماع CAC/COSP/IRG/2022/CRP.2. ويتضمن الجزء الأول من هذه الوثيقة صورة إجمالية لأداء آلية استعراض التنفيذ وحالات التأخير التي ووجهت أثناء الدورة الثانية، على النحو الذي تبرزه الإحاطات المنتظمة بشأن التقدم المحرز المقدمة إلى فريق استعراض التنفيذ، ويحدد توصيات بشأن التدابير اللازمة لاستكمال الاستعراضات القطرية. وأظهر التحليل العام أنه إلى جانب حالات التأخير المتراكمة في جميع مراحل عملية الاستعراض، فقد فاقم أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من تباطؤ وتيرة الاستعراضات الذي سبق استبانته، حيث لا يزال معلقاً 126 خلاصة وافية و98 حواراً مباشراً في الدورة الثانية. وسوف تبذل قصارى الجهود لتسريع وتيرة الاستعراضات، وإن كان العدد الإجمالي من الاستعراضات التي يمكن إنجازها سيظل محدوداً بقدرة الأمانة على دعم جميع الاستعراضات المعلقة. وأشار المتكلم إلى أنه سيتعذر إكمال الدورة الثانية بحلول حزيران/يونيه 2024، على النحو السابق توقعه في التقرير المقدم إلى مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في عام 2019 (CAC/COSP/2019/12)، وإلى أن هذه التطورات ربما تبرر نظر الفريق في توصية تقدم إلى المؤتمر بتمديد الدورة الثانية حتى كانون الأول/ديسمبر 2025، على النحو المبين في ورقة الاجتماع، بغرض التمكن من إتمام الاستعراضات القطرية، وضمان جودة الاستعراضات.

12- ويحدد الجزء الثاني من ورقة الاجتماع الولايات والخطوات التالية فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من الاستعراض. وأشار المتكلم إلى أنه وفقاً للفقرتين 13 و14 من القرار 2/8، سوف تعد الأمانة تقريراً لينظر فيه الفريق، يستند إلى عملية لجمع المعلومات بهدف الحصول على صورة إجمالية أكثر شمولاً لتجارب الدول الأطراف والدروس المستفادة التي استخلصتها وآرائها المتعلقة بالمجالات المحتملة لتحسين آلية استعراض التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الورقة اقتراحاً بأن تواصل الأمانة تحليل الدروس المستفادة من آليات الاستعراض الأخرى في الانتقال من مراحل التقييم الأولي إلى مرحلة استعراض المتابعة. وأشارت الورقة أيضاً إلى أن الفريق ربما يود بدء مناقشات بشأن مستقبل الآلية، مع أخذ الدروس المستفادة في إطار مرحلة الاستعراض الحالية في الاعتبار ومراعاة مبادئها التوجيهية، ولا سيما طابعها الحكومي الدولي. وأخيراً، تقترح الورقة إنشاء فريق مفتوح العضوية من أصدقاء آلية استعراض التنفيذ، تكون عضويته مفتوحة أمام جميع الدول، ويخصص للمضي قدماً في إطلاق المرحلة التالية والإشراف على العملية

وتقديم تقارير إلى الفريق عن التقدم المحرز. وفي إطار عملية التصميم، يمكن تصور برنامج تجريبي محتمل مماثل للبرنامج الذي نُفِّذ قبل إطلاق الآلية.

13- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أبرز العديد من المتكلمين الأثر الإيجابي الذي أحدثته آلية استعراض التنفيذ، بوسائل منها استبانة الممارسات الجيدة والتحديات، وأعادوا تأكيد التزامهم القوي بالآلية وبالوفاء بالالتزامات المنبثقة عن الاتفاقية. وتبادل العديد من المتكلمين خبراتهم المتعلقة بإجراء الاستعراضات، سواء كدول أطراف مستعرضة أو كدول أطراف مستعرضة، وأبرزوا الدور الحاسم للآلية في تفعيل الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية. وأشاروا أيضا إلى أن الآلية تؤدي دورا أساسيا في استبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية. ودعا متكلمان الأمانة إلى أن تقدم إلى الفريق آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ قرار المؤتمر 4/9، ولا سيما بشأن تقديم المساعدة التقنية استنادا إلى نتائج الاستعراضات القطرية من خلال المراكز الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

14- وأبلغ عدة متكلمين الفريق بالتقدم المحرز في استعراضاتهم والتدابير التي اتخذوها بعد اختتام دورتي الاستعراض الأولى والثانية للاستجابة للتوصيات وغير ذلك من النتائج. وأشار عدة متكلمين إلى اعتماد تعديلات تشريعية أو تشريعات جديدة لمواصلة تنفيذ الاتفاقية. وأشار آخرون إلى أن بلدانهم أنشأت هيئات جديدة لمكافحة الفساد واتخذت تدابير لتعزيز قدرات الهيئات القائمة. وأشار عدة متكلمين أيضا إلى أن التحضير للاستعراضات وإجراءها قد أديا إلى تحسين التنسيق والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي. وحث المتكلمون الأمانة أيضا على مواصلة توفير دورات تدريبية لجهات الوصل والخبراء المستعرضين قبل بدء الاستعراضات القطرية، وأعربوا عن تقديرهم للدعم الذي قدمته الأمانة في إجراء الاستعراضات.

15- وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في دورة الاستعراض الثانية، أعرب المتكلمون عن تقديرهم للتحليل المفصل الذي قدمته الأمانة بشأن حالات التأخير التي شابت جميع مراحل عملية الاستعراض وأثر جائحة كوفيد-19 في تقاوم تباطؤ وتيرة الاستعراضات الذي سبق استبانته. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية إكمال الدورة الثانية في الوقت المناسب. ومع ذلك، أقر المتحدثون أيضا بأنه على الرغم من الجهود المستمرة لتسريع وتيرة الاستعراضات، فإنه سيكون من المستحيل إكمال الدورة الثانية بحلول حزيران/يونيه 2024، على النحو الذي كان متوقفا في مقرر المؤتمر 1/8. واقترح أن ينظر الفريق في توصية تقدم إلى المؤتمر بتمديد دورة الاستعراض الثانية حتى كانون الأول/ديسمبر 2025، لتتزامن مع دورة المؤتمر الحادية عشرة من أجل وضع الاستعراضات القطرية في صيغتها النهائية مع الحفاظ على جودة الاستعراضات. وأشار أحد المتكلمين إلى أنه في حالة اتخاذ قرار لصالح التمديد، ينبغي أن تبذل جهود لتجنب تمديد الدورة الثانية مرة أخرى إلى ما بعد الأشهر الـ 18 الإضافية تحاشيا لإطالة أمد الدورة الثانية والمرحلة الأولى من آلية استعراض التنفيذ، وأنه ينبغي حث المؤتمر على اعتبار أن الدورة الأولى قد اكتملت. وفي هذا السياق، اقترح أن ينظر المؤتمر في تحديد عتبة (على سبيل المثال 70 في المائة من الاستعراضات، مثلما هو الحال في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها)، من خلال إجراء مزيد من المشاورات، يعتبر المؤتمر أنه بتخطيها تكون الدورة قد اكتملت ويسمح ببدء المرحلة التالية، أو أن يوافق المؤتمر على عدم تمديد الدورة مرة أخرى إلى ما بعد عام 2025. وفيما يتعلق بالخيارات المتاحة للتشجيع على إكمال الاستعراضات في الوقت المناسب، شجعت الأمانة على دعوة الدول الأطراف إلى تقديم تقارير بشأن حالة استعراضاتها تتاح على الصفحات الخاصة بموجزاتها القطرية، ومواصلة إرسال رسائل إلى الدول الأطراف لتذكيرها عند الاقتضاء.

16- ورحب عدة متكلمين بالاعتبارات الأولية المتعلقة بالمرحلة التالية من آلية استعراض التنفيذ، على النحو الوارد في ورقة الاجتماع، وأيدوا فكرة البدء في مناقشات بشأن مستقبل الآلية. وطرح عدة متكلمين مقترحات ملموسة بشأن عناصر الآلية التي يمكن تغييرها أو تحسينها في المرحلة الثانية. وركزت بعض هذه

المقترحات بصفة خاصة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، التي يمكن تبسيطها وتلخيصها لجعل العملية أكثر فعالية ومرونة. واقترح أيضا أن تتيح قائمة التقييم الذاتي المرجعية للدول الرد على قائمة من الأسئلة الرئيسية أو تقديم معلومات عن المجالات المواضيعية بدلا من تقديم معلومات عن كل حكم من أحكام الاتفاقية على حدة، مع مراعاة المعلومات المقدمة في آليات أخرى أيضا، لتجنب ازدواجية الجهود. واقترح أحد المتكلمين أن تكون المرحلة التالية منظمة ورسمية وتستند إلى قائمة مرجعية للتقييم الذاتي تتبع تسلسل الدورات التي أجريت حتى الآن، وأن تستخلص القائمة المرجعية معلومات عن تنفيذ التوصيات، والمبادرات المتخذة بعد عملية الاستعراض، بما في ذلك متابعة الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المستبانة ونتائج المساعدة التقنية المقدمة. وقدم عدة متكلمين اقتراحات بشأن نطاق المرحلة الثانية، وشددوا على ضرورة الأخذ بتدابير متابعة مناسبة لتنفيذ التوصيات الناتجة عن الاستعراضات السابقة، وتحديد أطر زمنية أكثر واقعية للمراحل المختلفة للاستعراضات، والاستفادة على أفضل وجه ممكن من أدوات تكنولوجيا المعلومات في إجراء الاستعراضات.

17- وشدد المتكلمون أيضا على أهمية الزيارات القطرية لكي يتسنى مناقشة التدابير المتخذة مباشرة مع الخبراء وأصحاب المصلحة المعنيين وتعزيز التعلم من الأقران والتعاون الدولي. وأكد بعض المتكلمين على ضرورة مواصلة استكشاف إجراء الزيارات القطرية بشكل هجين كوسيلة لزيادة الشمولية. واقترح متكلمان أن تتضمن الوثائق الختامية التي تنتهي إليها عملية الاستعراض التاريخ الذي انتهى عنده جمع المعلومات التي أدرجت في التحليل، وذلك تيسيرا للفهم. واقترح أيضا تبسيط الوثائق الختامية للاستعراضات القطرية.

18- وفيما يتعلق بالخطوات التالية الممكنة في إطار المناقشات المتعلقة بالمرحلة الثانية من آلية استعراض التنفيذ، رحب المتكلمون باقتراح الأمانة إعداد تقرير لكي ينظر فيه الفريق في دورته الرابعة عشرة، وفقا للفقرتين 13 و14 من قرار المؤتمر 2/8، يستند جزئيا إلى استبيان يهدف إلى التماس آراء الدول الأطراف بشأن الآلية وعملية الاستعراض، فضلا عن الآراء والأفكار الأولية بشأن تصميم المرحلة التالية. وأكد عدة متكلمين على أن الدروس المستفادة من مرحلة الاستعراض الحالية ينبغي أن تكون اعتبارا هاما عند مناقشة المرحلة الثانية.

19- وشدد بعض المتكلمين على أهمية ضمان التأزر مع آليات الاستعراض الأخرى ذات الصلة، وأشاروا إلى ضرورة أن تؤخذ الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الناتجة عن آليات الاستعراض هذه في الاعتبار عند تصميم المرحلة الثانية من آلية استعراض التنفيذ. واقترح أحد المتكلمين النظر في القيام بزيارات قطرية مشتركة في إطار آليات استعراض مختلفة، في حين دعا متكلم آخر إلى استعراض التوصيات المنبثقة عن مختلف الآليات بشأن مواضيع مماثلة من أجل ضمان الاتساق. وللاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها آليات الاستعراض الأخرى التي تجاوزت بالفعل المرحلة الأولى، طلب الفريق إلى الأمانة دعوة متكلمين من أمانات أخرى، وإعداد ورقة، لكي ينظر فيها في دورته الرابعة عشرة، تتضمن تحليلا للدروس المستفادة من آليات الاستعراض القائمة للصكوك الإقليمية والقطاعية والدولية ذات الصلة.

20- واتفق المتكلمون على أنه لا ينبغي اتخاذ قرار بشأن المرحلة التالية إلا بعد أن تكون الغالبية العظمى من الدول قد أكملت المرحلة الحالية، وإن كان هناك حاجة إلى إجراء مناقشات ومشاورات متعمقة بشأن المرحلة التالية.

21- وفي هذا الصدد، رحب عدة متكلمين بالفكرة التي طرحتها الأمانة في ورقة الاجتماع المذكورة أعلاه بشأن إنشاء فريق من أصدقاء آلية استعراض التنفيذ تكون عضويته مفتوحة أمام جميع الدول المهتمة بالمضي قدما في المداولات بشأن المرحلة التالية من الآلية، وأعربوا عن اهتمام دولهم بالمشاركة في هذه المناقشات غير الرسمية في حالة إنشاء مثل هذا الفريق. ورحب أحد المتكلمين بالفكرة من حيث المبدأ، وإن كان أكد على أن المناقشات ينبغي أن تجري تحت رعاية فريق استعراض التنفيذ، وأنه ينبغي تقديم أي توصيات تنشأ عن تلك العملية غير الرسمية إلى الفريق لإقرارها. وعلاوة على ذلك، اقترح أحد المتكلمين عقد مناقشات مواضيعية منتظمة بمشاركة جهات

الوصل والخبراء الحكوميين من أصحاب الخبرات ذات الصلة. وطرح متكلم آخر سؤالاً حول الولاية المتعلقة بإنشاء فريق الأصدقاء المذكور والمشاركة فيه، ولا سيما مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين.

22- وأشار فريق استعراض التنفيذ إلى ضرورة مواصلة النظر في هذه العملية غير الرسمية، وفي آليات تقديم التقارير بانتظام إلى الفريق.

23- وتعليقاً على الاقتراح بشأن وضع برنامج تجريبي لاختبار مختلف الطرائق الممكنة المتعلقة بمرحلة الاستعراض المقبلة، أعربت إحدى المتكلمات عن شغل إزاء محدودية وقت وقدرة الدول الأطراف والأمانة على تنفيذ هذا البرنامج التجريبي.

24- واقترحت إحدى المتكلمات وضع بروتوكول بشأن استرداد الموجودات بغرض تعزيز تنفيذ الفصل الخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية، على غرار البروتوكولات المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

25- وأكد عدة متكلمين على أهمية المبادئ التوجيهية للألية، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بعدم التدخل والحياد والشفافية والكفاءة والشمول، وأكدوا على ضرورة مواصلة التقيد بها في المرحلة الثانية. وفي هذا الصدد، أكد عدة متكلمين على قيمة الطابع الحكومي الدولي للألية. ورأى عدة متكلمين آخرين أنه ينبغي دعوة أصحاب المصلحة الآخرين، مثل منظمات المجتمع المدني، إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في المرحلة الثانية من الآلية. وأبرز أحد المتكلمين الحاجة إلى مراعاة الأبعاد الجنسانية للفساد.

رابعاً - مسائل أخرى

26- لم تُطرح أي مسائل في إطار هذا البند.

خامساً - اعتماد التقرير

27- في 9 أيلول/سبتمبر 2022، اعتمد فريق استعراض التنفيذ تقريره عن أعمال دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى (الوثائق CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.6، وCAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.7، وCAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.8)، بصيغته المعدلة شفويًا.